التزام فهم السلف للدين السبيل الوحيد لعزة المسلمين

فضيلة الشيخ الدكتور عدنان بن محمد أمامة ۞

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد... فيتملك المسلم العجب العجاب من حجم الأمية الشرعية التي تنتشر في أوساط المسلمين، بل في أوساط كثير من المحسوبين على الدعوة والدين، حتى بات من المألوف أن تسمع ممن ينعت بالمفكر الإسلامي، والكاتب الإسلامي، والداعية الإسلامي، بل والعلامة الإسلامي، من لا يكفر أهل الكتاب، ومن يترحم عليهم، ومن يدعو إلى احترام أديان الكفار، ومن ينكر شرعية الحجاب، ومن يبيح الربا، ومن يجيز للمسلمة الزواج من الكافر، إلى غير ذلك من آراء وفتاوى عبثت بالمسلمين، وخرقت الإجماعات، وهدمت الثوابت والقطعيات، وتجرأت على الله ورسوله ﷺ، وتسببت في تفريق الأمة الإسلامية واستخفاف سائر الأمم بها، يحدث هذا في عصر الانفجار العلمي الهائل، وفشو القلم، وسهولة الحصول على العلم بما فيه العلم الشرعي، نظراً لانتشار المعاهد والكليات والكتب والأشرطة والنشرات والمجلات والمطويات والإذاعات والقنوات التي تبث القرآن

۞ خريج الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، كلية الشريعة، إمام مسجد عبد الرحمن بن عوف ﷺ في مجدل عنجر، لَهُ عدة مؤلفات، مِنْهَا: المشقة تجلب التيسير ـ رسالة ماجستير ـ ، والتجديد في الفكر الإسلامي ـ رسالة دكتوراه من كلية الإمام الأوزاعي ـ بيروت.

والسنة صباح مساء، ويزداد العجب أن جميع هؤلاء المفتين ينطق باسم الإسلام ويدعي حرصه على الدين وغيرته عليه، وانطلاقه في أحكامه وتوجهاته من هدي الكتاب والسنة وأن البرنامج الذي يطرحه هو البرنامج الذي به خروج الأمة مما آل إليه حالها. فما تفسير هذه الظاهرة الغريبة ياترى ؟

الجواب نجده في حديث زياد بن لبيد ﷺ أن النبي ﷺ ذكر شيئاً فقال: « **ذاك عند أوان ذهاب العلم** ». قلت: يا رسول الله، وكيف يذهب العلم ونحن نقرأ القرآن ونقرئه أبناءنا ويقرئه أبناؤنا أبناءهم إلى يوم القيامة ؟ قال: « **ثكلتك أمك زياد! إن كنت لأراك من أفقه رجل بالمدينة، أوليس هذه اليهود والنصارى يقرؤون التوراة والإنجيل، لا يعملون بشيء مما فيهما** »[1]. وفي رواية الترمذي: « **ثكلتك أمك يا زياد، إن كنت لأعدك من فقهاء أهل المدينة، هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى فماذا تغني عنهم ؟** ».[2]

فالحديث يبين بوضوح تام أنّ مجرد وجود القرآن والسنة بين المسلمين وحفظهما في السطور والصدور وترداد ألفاظهما ليس عاصماً للمسلمين من الضلال، ولا مانعاً لهم من الزيغ والانحراف، لا بل إن السنة بينت أن الفرقة والاختلاف واتباع السبل الباطلة سيقع في هذه الأمة ـ رغم وجود الكتاب والسنة بين أبنائها ـ أكثر مما وقع للأمم السابقة. يقول عليه الصلاة والسلام: « **وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة !** ». قالوا: ومن هي يا رسول الله ؟ قال: « **ما أنا عليه وأصحابي** ».[3] إذن فالحديث يكشف عن أمر في غاية الخطورة، ولطالما غاب أو غُيّب عن أذهان الدعاة وقادة الجماعات، مفاده أنه لا يكفي أن نقول إن مرجعيتنا الكتاب والسنة، إذ ما من جماعة تنتسب إلى الإسلام قديماً وحديثاً إلا وترفع هذا الشعار وتدعي أنّ منهجها وأصولها قائمة على الكتاب والسنة ومستمدة منهما، لكن فات هذه الجماعات أن النجاة من الضلال والانحراف شرطه التزام فهم النبي ﷺ وأصحابه لنصوص الكتاب والسنة، واتباع منهجهم العلمي في تطبيق الكتاب والسنة، وعدم اختراع قواعد وأصول للتعامل مع الكتاب والسنة لم يعرفها الأولون، ولا خطرت لهم على بال.

---

[1] رواه ابن ماجه (٤٠٤٨) وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه.

[2] رواه الترمذي (٢٦٥٣) وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي.

[3] رواه الترمذي (٢٦٤١) وحسنه الألباني في صحيح سنن الترمذي.

إن هذا الشرط هو الميزان الذي يميز المعتصم بالكتاب والسنة حقاً من المدعي لذلك ادعاءً, وهو الكشاف الذي يبدد حيرة من اشتبهت عليه الرايات واختلطت عليه الدعوات والتبست عليه المناهج، والواجب على كل المسلمين أن يحتكموا إليه في خلافاتهم ومواقفهم في العديد من القضايا المعاصرة لمعرفة الصواب من الخطأ.

ونظراً لخطورة هذا الأمر، وقلة من يلتفت إليه أثناء الحديث عن الإصلاح، وضرورة توحيد جهود الدعاة إلى الله ونبذ الفرقة والخلاف فيما بينهم، وسد الطريق على كل من هبّ ودبّ من المفترين على الدين، أحببت أن أسهم بجهد المقل في تجلية هذه المسألة عبر المباحث التالية:

١ ـ الأدلة من القرآن على وجوب اتباع ما عليه السلف من العلم والعمل والتحذير من مخالفتهم:

قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]. فالله سبحانه أثنى على من اتبع الصحابة رضوان الله عليهم فيما كانوا عليه في دينهم علماً وعملاً ـ إذ لا معنى للاتباع غير هذا ـ وبشر المتبع لهم بالرضوان والجنة، وعليه فالمخالف لهم فيما كانوا عليه علماً وعملاً غير متبع لهم فضلاً عن أن يكون متبعاً لهم بإحسان.

وقال تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]. فقد توعد الله عز وجل من اتبع غير سبيل المؤمنين ـ والمؤمنون هم الصحابة أصلاً، ومن تبعهم فهو تبع لهم ـ وجعله بمنزلة من شاقّ الرسول ﷺ، فدلّ ذلك على وجوب التزام ما اتفق عليه الأولون من تفسير للقرآن والسنة قولاً وعملاً، وما استقر عليه اجتهادهم في مسائل الدين المختلفة، فمن خالفهم في شيء من ذلك فقد اتبع غير سبيلهم.

قال ابن تيمية: « من خرج عن إجماعهم فقد اتبع غير سبيلهم قطعاً ».[1]

---

[1] مجموع الفتاوى (١٩/١٩٤).

وقال سبحانه: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: « ﴿ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ ﴾ يعني: أصحاب محمد، كانوا على أحسن طريقة وأقصد هداية، معدن العلم، وكنز الإيمان، وجند الرحمن ».[١]

وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله: « العلم ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ وما لم يجئ عن واحد منهم فليس بعلم ».[٢]

قال قوام السنة الأصبهاني: « ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما هو الاتباع والاستعمال، يقتدي بالصحابة والتابعين، وإن كان قليل العلم، ومن خالف الصحابة والتابعين فهو ضال وإن كان كثير العلم ».[٣]

وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه لقوم تحلقوا حلقات وجعلوا على رأس كل حلقة رجل يقول لهم كبروا مئة، هللوا مئة، سبحوا مئة، فيتابعونه، قال لهم: « لقد فضلتم أصحاب محمد ﷺ علماً أو قد جئتم ببدعة ظلماء ، وإن تكونوا قد أخذتم بطريقهم، فقد سبقوا سبقاً بعيداً، وإن تكونوا خالفتموهم، فقد ضللتم ضلالاً بعيداً ».[٤]

وقال سبحانه : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ ﴾ [البقرة: ١٤٣]. وأولى من تنطبق عليهم هذه الشهادة المطلقة من الله بالعدل والخيرية هم الصحابة رضوان الله عليهم، وهذا يوجب اتباعهم فيما كانوا عليه من العلم والعمل لأن لازم هذه الشهادة عدم خروج الحق عما كانوا عليه من العلم والعمل، فإذا أخطأه واحد أصابه آخر ولا بد.

٢ ـ الأدلة من السنة:

صحَّت عن رسول الله ﷺ جملة من الأحاديث الدالة على حجية ما عليه الصحابة

---

[١] أعلام السنة المنشورة (١/٤٢٣).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (٢/٢٩).

[٣] الحجة في بيان المحجة (٢/٤٣٧ ـ ٤٣٨).

[٤] مصنف عبد الرزاق (٣/٢٢٢).

رضوان الله عليهم من العلم والعمل منها:

أ ـ ما أخرجه البخاري ومسلم عن عمران بن حصين ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « **خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم** ». فهذه شهادة من النبي ﷺ لقرنه بالخيرية المطلقة، وبديهي أن هذه الخيرية تعني موافقة الحق وإصابته فيما هو من أمر الدين علماً وعملاً، ومحال أن يتخلف الحق عنهم جميعاً ويوافقه من بعدهم.

ب ـ حديث الفرقة الناجية من بين الفرق الثلاث والسبعين يدل دلالة واضحة على أن النجاة في اتباع أصحابه ﷺ والتمسك فيما كانوا عليه من العلم والعمل ودون ذلك الهلاك.

ج ـ عن العرباض بن سارية ﷺ قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا ؟ فقال: « **أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن عبداً حبشياً، فإنه من يعِشْ منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة** ».[1]

قال ابن القيم رحمه الله: « فقَرَنَ سنة خلفائه بسنته، وأمر باتباعها كما أمر باتباع سنته، وبالغ في الأمر حتى أمر بأن يعض عليها بالنواجذ، وهذا يتناول ما أفتوا به وسنّوه للأمة وإن لم يتقدم من نبيهم فيه شيء وإلا كان ذلك سنّته، ويتناول ما أفتى به جميعهم أو أكثرهم أو بعضهم ، لأنه علق ذلك بما سنّه الخلفاء الراشدون، ومعلوم أنهم لم يسنّوا ذلك وهم خلفاء في آن واحد، فعلم أن ما سنّه كل واحد منهم في وقته فهو من سنة الخلفاء الراشدين ».[2]

وقال الشاطبي: « فقرن عليه الصلاة والسلام كما ترى سنة الخلفاء الراشدين بسنته، وإنَّ من اتباع سنته اتباع سنتهم، وأن المحدثات خلاف ذلك ليست منها في شيء لأنهم ﷺ فيما سنّوه: إما متبعون لسنة نبيهم عليه الصلاة والسلام نفسها، وإما متبعون لما

---

[1] أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود.

[2] إعلام الموقعين (١٤٠/٤).

فهموا من سنته ﷺ في الجملة ».[١]

٣ ـ الأدلة من أقوال الصحابة والتابعين:

قال ابن مسعود ﷺ: « من كان متأسياً فليتأسَّ بأصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوا آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم ».[٢]

وقال ﷺ بعد ثنائه على الصحابة : « فما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه قبيحاً فهو عند الله قبيح ».[٣]

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: « من كان مستناً فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا خير هذه الأمة، أبرّها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ ونقل دينه، فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم، فهم أصحاب محمد ﷺ، كانوا على الهدى المستقيم والله رب الكعبة ».[٤]

وعن جندب بن عبد الله ﷺ وقد دخل عليه بعض الخوارج فقالوا: ندعوك إلى كتاب الله. فقال: أنتم ! قالوا: نحن، قال: أنتم ! قالوا: نحن، فقال: يا أخابيث خلق الله في اتباعنا تختارون الضلالة، أم في غير سنتنا تلتمسون الهدى ؟ اخرجوا عني !.[٥]

وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله: « قف حيث وقف القوم، وقل كما قالوا، واسكت عمّا سكتوا ».[٦] وقال: « من اقتدى بما سنُّوا اهتدى، ومن استنصر بها نصر، ومن خالف واتبع غير سبيل المؤمنين ولاَّه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيراً ».[٧]

وعن الأوزاعي رحمه الله: « اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكفَّ عما كفُّوا، واسلك سبيل سلفك الصالح

---

[١] الاعتصام (٦٦/١).

[٢] جامع بيان العلم وفضله (٩٧/٢).

[٣] الفقيه والمتفقه (١٦٦/١).

[٤] الحلية (٣٠٥/١).

[٥] إعلام الموقعين (١٣٩/٤).

[٦] الإبانة (٣٢٢/١).

[٧] مفتاح الجنة (ص: ٤٠).

فإنه يسعك ما وسعهم ».[١]

وقد اتفق الأئمة المتبعون رحمهم الله جميعاً على حجية ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم من العلم والعمل.

يقول أبو حنيفة رحمه الله مبيناً منهجه الفقهي: « إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحابه من شئت، وأدع قول من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين، فلي أن أجتهد كما اجتهدوا ».[٢]

وعنه أيضاً: « ما بلغني عن صحابي أنه أفتى به فأقلده ولا أستجيز خلافه ».[٣]

وعن أبي يوسف رحمه الله قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول: « إذا جاء الحديث عن النبي ﷺ عن الثقات أخذنا به، فإذا جاء عن أصحابه لم نخرج عن أقاويلهم فإذا جاء عن التابعين زاحمتهم ».[٤]

وعن سعيد بن المسيب أنه سئل عن شيء، فقال: « اختلف فيه أصحاب رسول الله ﷺ ولا أرى لي معهم قولاً ». قال ابن وضاح تعليقاً على هذا القول: « هذا هو الحق ». وقال ابن عبد البر: « معناه: ليس له أن يأتي بقول يخالفهم به ».[٥]

وعن ابن أبي زيد القيرواني المشهور بمالك الصغير: « ما تأوله السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا، ونتبعهم فيما بيَّنوا، ونقتدي بهم فيما استنبطوا ورأوه في الحوادث، ولا نخرج عن جماعتهم فيما اختلفوا فيه أو تأولوه، وكل ما قدمنا ذكره فهو قول أهل السنة وأئمة الناس في الفقه والحديث على ما بيّناه وكله قول مالك ».[٦]

ونقل البيهقي عن الشافعي رحمه الله قوله بعد ذكره للصحابة والثناء عليهم:

---

[١] الحلية (٨/٢٥٥).

[٢] أخبار أبي حنيفة (ص: ١٠ ـ ١١).

[٣] شرح أدب القاضي (١/١٨٥ ـ ١٨٧).

[٤] أخبار أبي حنيفة (ص: ١٠ ـ ١١).

[٥] جامع بيان العلم وفضله (٢/٢٩).

[٦] الجامع لأبي زيد القيرواني (ص: ١١٧).

« إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم، وإن قال واحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله، فإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج عن أقاويلهم كلهم ».[١]

وعن الإمام أحمد رحمه الله: « إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة ولا من بعدهم خلافه، وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ قول مختلف نختار من أقاويلهم ولا نخرج عن أقاويلهم إلى قول غيرهم، وإذا لم يكن فيها عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة نختار من أقوال التابعين ».[٢]

ونقل أبو الحسن الأشعري رحمه الله الإجماع على الاحتجاج بقول الصحابي فقال: « وأجمعوا على أنه لا يجوز لأحد أن يخرج عن أقاويل السلف فيما أجمعوا عليه، وعمَّا اختلفوا فيه، أو في تأويله، لأن الحق لا يجوز أن يخرج عن أقاويلهم ».[٣]

٤ ـ كيف يقع الانحراف عما كان عليه الأولون:

يتبين لنا من النقول المتقدمة أنه إذا انعقد إجماع الصحابة ﷺ على قول أو عمل أو فهم لشيء من مسائل الدين فإن مخالفتهم ـ والحالة هذه ـ زيغ وضلال ومخالفة لسبيل المؤمنين، كما دلَّت النقول عن أئمة الهدى أنه حين يختلف الصحابة ﷺ في مسألة على قولين، فلا يجوز لمن يأتي بعدهم أن يحدث فيها قولاً ثالثاً منافياً للقولين، لأن في ذلك نسبة الأمة إلى ضياع الحق والغفلة عنه، وهو باطل قطعاً، وتجويز لخلو عصر عن قائم لله بحجته، وأنه لم يبقَ من أهل ذلك العصر على الحق أحد.

يقول ابن تيمية: « وكل قول ينفرد به المتأخر عن المتقدمين، ولم يسبقه إليه أحد منهم، فإنه يكون خطأ كما قال الإمام أحمد بن حنبل: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام ».[٤]

٥ ـ لزوم اتباع ما عليه السلف في العلم والعمل هل يعني إغلاق باب الاجتهاد ؟

إن اتباع ما عليه السلف في العلم والعمل لا يعني أبداً إغلاق باب الاجتهاد والتجديد في الدين، بل يعني إغلاق باب تبديل الدين وتغييره عن الصورة التي رضيها

---

[١] المدخل للبيهقي (ص: ١١٠ ـ ١١١).

[٢] المسودة (ص: ٢٤٨ ـ ٢٤٩).

[٣] رسالة إلى أهل الثغر (ص: ٣٦).

[٤] مجموع الفتاوى (٢٩١/٢١).

رسول الله ﷺ وطبقها صحابته الكرام ﷺ، ويعني قطع الطريق على تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين وتحريف الغالين، إذ لا معنى لتجويز مخالفة الصحابة ﷺ فيما كانوا عليه من العلم والعمل إلا اتهامهم بقصور الفهم وتضييع الحق، وهو ما تدفعه نصوص الكتاب والسنة. ويبقى لمن يأتي من بعد الصحابة ﷺ حق التفصيل والبيان والإتيان بقول منتزع من القولين ولا ينافيهما، مثل أن يكون أحد القولين جواز الأكل من متروك التسمية مطلقاً والآخر ترك الأكل مطلقاً، فيأتي القول الثالث بجواز الأكل مع ترك التسمية نسياناً دون ما تركت عليه التسمية عمداً، وكذا الحال بالنسبة للإتيان بأدلة أخرى لأحد القولين لم يذكرها القائلون به أو إيراد معنى تحتمله الآية أو الحديث من غير حكم بأنه المراد فهذا جائز، إذ ليس فيه نسبة الأمة إلى تضييع الحق والغفلة عن الصواب والإجماع على الضلالة والخطأ، والمحظور أن تكون الأمة قد قالت: إن هذه الآية أو الحديث لا يراد بها إلا هذا المعنى، فيكون القول الثالث تجويزاً لخفاء مراد الله عن الأمة كلها.[1]

كما يبقى لمن يأتي بعد الصحابة ﷺ أن يسلكوا منهجهم في فهمهم للكتاب والسنة، وأن يتأسوا بمواقفهم وفتاويهم مما يجدُّ من حوادث وما يقع من نوازل لم تكن في عصر الصحابة رضوان الله عليهم.

٦ ـ صور وأمثلة خالف فيها أصحابها منهج السلف:

١ ـ إدخال علم الكلام المأخوذ من الفلسفة اليونانية في دراسة العقيدة والذي أدَّى إلى تشرذم الأمة وتفرقها إلى نحل ومذاهب يكفر بعضها بعضاً، ويضلل بعضها بعضاً بعد أن كانت على عقيدة واحدة ومنهج واحد.

يقول طاش كبرى زاده: « إن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، كانوا في زمن النبي ﷺ على عقيدة واحدة، لأنهم أدركوا زمان الوحي وشرف صحبة صاحبه، وأزال عنهم ظلام الشكوك والأوهام ».[2]

ويقول ابن قيم الجوزية: « وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام وهم سادات المؤمنين، وأكمل الأمة إيماناً، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من

---

[1] مجموع الفتاوى (٥٩/١٣).

[2] مفتاح السعادة ومصباح السيادة (١٤٣/٢).

مسائل الأسماء والصفات والأفعال ».[١]

وقد تسبب علم الكلام بظهور أصول مبتدعة وقواعد دخيلة حوكمت إليها نصوص الكتاب والسنة، وحرفت دلالاتها، وعطلت معانيها، لتتوافق مع تلك الأصول والقواعد، والتي منها:

١ ـ **رد خبر الواحد في باب الاعتقاد**: وهذا مسلك لم يعرفه الأولون بل كانوا مجتمعين على خلافه.

يقول الإمام الشافعي: « لو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والانتهاء إليه بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته، جاز لي ».[٢]

وقال الخطيب البغدادي: « وعلى العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين ومن بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلى وقتنا هذا ».[٣]

٢ ـ **تقسيم صفات الله وأسمائه إلى صفات عقلية تقبل دون توقف، وصفات معارضة للعقل وموهمة للتشبيه فيجب تفويض معانيها أو تأويلها وإخراجها عن معانيها الظاهرة.**

ويقول الإمام الشافعي: « لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من الأهواء ».[٤]

ويقول أيضاً: « حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد، ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويُقال: هذا جزاء من ترك السنة وأخذ في الكلام ».[٥]

ويقول الإمام أحمد: « علماء الكلام زنادقة ».[٦]

٣ ـ **فهم نصوص الكتاب والسنة فهماً مخالفاً لفهم الصحابة ﷺ والتابعين**: وهذا السبب أحد أبرز أسباب الانحراف والضلال.

---

[١] إعلام الموقعين (١/٤٩).

[٢] الرسالة (ص: ٤٥٧).

[٣] الكفاية (ص: ٤٨).

[٤] شرح السنة (١/٢١٧).

[٥] مفتاح السعادة (٢/١٣٨).

[٦] مفتاح السعادة (٢/١٣٨).

يقول الشاطبي: « ولذلك لا تجد فرقة من الفرق الضالة ولا أحداً من المختلفين في الأحكام لا الفرعية ولا الأصولية يعجز عن الاستدلال على مذهبه بظواهر من الأدلة ـ وقد مثل لذلك باجتماع الناس على ذكر الله برفع الاصوات وهيئة الاجتماع استدلالاً بحديث: « **ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله** ... ». واستدلال الصوفية على صحة رقصهم في الحضرات بلعب الحبشة في المسجد بالدرق والحراب، واستدلال القائلين بتناسخ الأرواح بقوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار: ٨]. مع أن هذه المعاني لما استدلوا به، لم يجرِ لها ذكر ولا وقع شيء منها ببال أحد من السلف الأولين » ـ ثم قال: « فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم من الأولين وما كانوا عليه في العمل به فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل ».[1]

ويمكننا أن نضيف إلى الأمثلة التي ذكرها الشاطبي مما خالف فيها أصحابها فهم الأولين الأمثلة الآتية:

١ ـ **وصف غير المسلمين بالإخوة**، والاستدلال على جواز ذلك بالآيات التي تنص على أن أصل الجنس البشري واحد، وبالآيات التي وصفت بعض الأنبياء بأنهم أخوة لمن أرسلوا إليهم، مع أن أحداً من السلف لم يفهم من الآيات هذا الفهم، ولم ينعت أحدٌ منهم كافراً بنعت الأخ.

٢ ـ **التصريح بقبول رأي الأكثرية الشعبية حتى في اختيارها للكفر ولرفض أحكام الشريعة أو بعضها**، مع أن إجماع الصحابة ﷺ منعقد على وجوب قتال مانعي الزكاة والمرتدين رغم كونهم أكثر العرب يومها.

٣ ـ **القول بأن الرجم للزاني المحصن عقوبة تعزيرية متروكة للإمام يطبقها أو يوقفها بحسب ما تقتضيه المصلحة**، وهذا خرق فاضح لإجماع الأمة الإسلامية عبر العصور المتعاقبة، ومخالفة للسنة القولية والعملية.

٤ ـ **إنكار قتل المرتد** والتحايل على ذلك بأن أحاديثه أحاديث آحاد تارة، وبأن قتله عقوبة تعزيرية تارة أخرى، وبتأويل الردة المحرمة شرعاً بردة الحرابة والخروج المسلح على نظام الدولة تارة ثالثة.

---

[1] الموافقات (٣/٧٦ ـ ٧٧).

٥ ـ **القول بعدم شرعية الحجاب** وتأويل الآيات الدالة على ذلك بما يخرجها عن دلالتها التي أجمعت عليها الأمة الإسلامية قولاً وعملاً عبر قرونها المتعاقبة.

٦ ـ **القول بجواز تولي المرأة للولاية العامة** وتجاهل ما استقر عليه عمل المسلمين وفهمهم عبر تاريخ المسلمين الطويل.

٧ ـ **القول بإغلاق باب الاجتهاد وفرض تقليد أحد المذاهب الأربعة** حيث قال ناظم جوهرة التوحيد في أرجوزته:

« فـــواجب تقلـــيد حبر منهـــم كذا حكى القوم بلفظ يفهم ».

وقال الصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين: « ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربما أدّى ذلك إلى الكفر، لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر ».[1]

ومؤدّى ذلك أن ننسب العصمة لغير المعصوم ﷺ. ورحم الله الإمام مالكاً حيث قال : « كل يؤخذ منه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر » وأشار إلى قبر النبي ﷺ.

٨ ـ **اختراع طرق ومناهج تعبدية مبتدعة بترتيبات معينة وهيئات خاصة.**

٩ ـ **موالاة الفرق المنحرفة ومناصرتها وعدم التحذير من ضلالها**، بل وإحياء بدعها وضلالاتها والدعوة إلى الأخذ ببعض ما عندها، بينما نرى الصحابة الكرام والتابعون لهم بإحسان وقفوا في وجهها وقفة صلبة، وضللوا أصحابها، بل إن سيدنا علياً رضي الله عنه واجه أول الفرق ظهوراً في الإسلام مواجهة عسكرية واستأصل رؤوسها وقادتها، كما قام بتحريق السبئية الذين أظهروا الغلو فيه، واستمر السلف في حرب كل فرق الضلال والانحراف والتحذير منهم، وهذه كتب أئمة الإسلام مليئة في التشنيع على كل أصحاب البدع بكل أشكالها وكافة صورها عقدية وعبادية وسلوكية.

١٠ ـ **القول بأن الجهاد في الإسلام لم يشرع إلا للدفاع عن النفس ورد العدوان**، والإعراض عن عشرات النصوص التي أمرت المسلمين بقتال الناس حتى يكون الدين والحكم كله لله، وإجماع المسلمين القولي والعملي عبر العصور المتعاقبة على مشروعية

---

[1] حاشية الصاوي على الجلالين (٣/١٠).

جهاد الطلب، وهناك عشرات الأمثلة التي وقع القائلون بها في الضلال والانحراف نتيجة تركهم للاعتصام بفهم السلف للدين، ولا خروج من هذا التخبط الذي تعيشه الأمة الإسلامية إلا بالرجوع إلى هذا الأصل الأصيل، والتسليم بأنه لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، كما قال الإمام مالك رحمه الله.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.